

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي شرع لعباده الجهاد ، وجعل سبيل إقامة الخلافة وعزة المسلمين البذل والاستشهاد،
والصلاة و السلام على من أمر بالاجتماع والالتحام ، وحث على التعاضد والاعتصام، أما بعد:

فهذه اعتراضات وجوابات عليها تتعلق بإعلان الأمير الكرار مولانا أبي بكر البغدادي لدولة
الإسلام في العراق والشام.

أصلها محاورات بين العبد الفقير وبين بعض الإخوة في أحد برامج التواصل الحوارية ثم أضفت عليها
وعدلت بما منّ الله علي ، ولعل القارئ يلحظ فيها شيئا من التكرار أو عيبا لما جرت به الأقدار،
فرحم الله امرءا أهدي إلي عيوي.

وقد سعت فيها لتحري الحق ما استطعت {وما توفيقي إلا بالله ، عليه توكلت وإليه أنيب} ،
أنقلها على ترتيبها كما جاءت في السياق ، علّها تكون لي سترا يوم المساق ، فاللهم اجعلها خالصة
لوجهك الكريم ، وذب بها عن وجهي النار كما ابتغيت الذب عن عرض أوليائك المجاهدين .. آمين
.. آمين..

نشرت في أحد الأيام العبارة التالية بين جمع من طلبة العلم الأفاضل:

- كل اعتراض مرّ بي فيما قرأت وسمعت على إعلان الدولة الإسلامية في العراق والشام ، تبين لي بعد تأمله أنه منطبق على دولة العراق الإسلامية "الأصل" من يوم إعلانها إلى يوم تمدها..

فمن رأى بطلان الدولة الممتدة فليصرح ببطلان الأصل ؛ إذ لا فرق..

ومن فرّق فقد تحكم..

ومن وجد مطعنا في الدولة الممتدة لا ينطبق على الدولة الأصل فليبدله لنا مشكورا مأجورا..

فأتاني الاعتراض التالي:

- أحسنت ، كلام وجيه....

لكن قد يفرق بعضهم بين الحالين بأنه في العراق قد اجتمعت معظم الفصائل الجهادية تحت إمرة الشيخ أبي عمر البغدادي قدس الله روحه ثم الكرار أبي بكر البغدادي أدام الله عزه و الدولة هناك هي القوة الضاربة فعليا .

أما في الشام فلم يحدث هذا الاجتماع بعد ، ففي رأيهم لا يصح استئثار فصيل ما بإقامة الدولة و ما يترتب على ذلك من تبعات كبيرة ، مع أنه ثم كتائب إسلامية لا ينكر فعاليتها في المرتدين إلا جاحد لاسيما النصر و الأحرار.

فما جوابكم أدام الله فوائدكم و مد موائدكم؟

فأجبت فقلت:

- أقول وبالله التوفيق ومنه أستمد العون والقوة:

من قال باختلاف الحالين فقد خالف الواقع والتاريخ.. إذ كانت في العراق يوم إعلان الدولة الكثير من الكتائب والمجاميع والفصائل أثبتت ذلك الإعلان ولم تعرضه ولم يزل من بقي منها ولم يندثر على حاله هذا ..

ولم تكن الدولة في تلك الأيام القوة الضاربة الأشرس كما قد يكون الحال الآن.. بل مرت بمراحل مد وجزر حتى رسخت أقدامهم وثبت سلطاتهم وصارت القوة الضاربة حقا و واقعا.. ومن قال بأن الإعلان في الشام لم يكن بعد اجتماع الفصائل فهذا ملزم بإثبات كلامه بدليل صحيح صريح..

ومعلوم عندك أيها المبارك أن عدم العلم ليس علما بالعدم..

وهي -أي تلك الدعوى- مخالفة للواقع كذلك..

إذ إن عددا من الكتائب الإسلامية المباركة استشيرت في الإعلان قبل أن يتم، و لبّت الإعلان وشاركت فيه بعد ظهوره كجيش المهاجرين والأنصار وغيرهم ، ولولا اللوازم والاعتبارات الأمنية لكشفت عن بعض هذا الأمر مما بلغني عن الثقات الأثبات العدول ، ولعل قادم الأيام تكشف ما لا نستطيع اليوم كشفه.

وقول الأخ السائل "**لا يصح استئثار فصيل.. الخ**" لا يسلم بكونه استئثارا ، بل هو مبادرة لإعلان هذا الأمر ، وترق في المراتب ، وصعود في الدرجات ، سيما وقد حصلت المشاورة والمباحثة..

وذكرك أيها المبارك لجهة النصر -نصر الله بما الملة والدين- لا يصح.. إذ قد علمت أنهم فرع من فروع الدولة -أعزها الله- وجند من جنودها فعليهم لإمامهم الذي أعطوه بيعتهم السمع والطاعة ولو كان ذلك على أثره من أنفسهم..

وبقية الكتائب جهدها لا يخفى مشكور مأجور بإذن الله..

وأقول أيها المبارك: هَبْ أن هذه الكتائب -التي تطالب أن يكون الأمر برضاها - أثبت الإعلان وأصرت على البقاء في حيز التنظيمات الضيق الذي رأينا في كثير من الساحات أين آل أمره

آخراً.. هل يَحْرَمُ على الدولة وأميرها أن يعلنوا حين ذاك..؟! سيما وقد تيقنا أنه يمثل هذا الإعلان
تصان الثمرة من الذهاب سدى ، وتقطع الطرق على الأعداء والخونة ، وتحرق المراحل..

وأيهما أنجع لنا وأفجع لعدونا.. أن تقوم دولتان إسلاميتان كل واحدة على جهة.. أم أن تكون دولة
واحدة تجتمع فيها الجهود وترزّل قلوب الأعداء وتعلمهم أن التمدد إلى كل الأرض غايتنا..
والله الهادي إلى سواء السبيل ، وهو حسبي ونعم الوكيل

و أزيد فأقول:

ومن أبطّل إعلان الدولة الإسلامية في العراق والشام -أعلى الله مجدها- وإمارة أميرها الإمام مولانا
أبي بكر البغدادي -حفظه الله- لعله عدم التمكن التام ، فهو ملزم بإبطال إمارة أفغانستان
الإسلامية -أعاد الله عزها وسؤددتها- وإمارة أميرها الإمام مولانا الملا محمد عمر مجاهد -حفظه
الله- .

وبيان ذلك أن مناطق شاسعة من أقصى شمال أفغانستان وأقصى الجنوب ؛ لم تدخل تحت سلطانه
وتمكنه من يوم إعلان إقامة الإمارة إلى يوم الناس هذا.

فمناطق من الشمال كان ولا زال يسيطر عليها أتباع المهالك أحمد شاه مسعود وأخيه فهيم من بعده
، ولم يقدر الطلبة -أعزهم الله- على دخولها بل بقوا على أطرافها البعيدة يقصفون ويناوشون.

وفي الجنوب تكمن قبائل الرافضة المعروفة بالهزارا -لعنهم الله- وهم يمثلون ٥% من تعداد سكان
أفغانستان ، وكذلك لم يتمكن الطلبة من إعلان السيطرة والتمكن عليها.

ومع كل هذا أعلن الإمام مولانا الملا محمد عمر مجاهد -حفظه الله- الإمارة على كل أفغانستان و
قاتل هو وجنده الميامين عن تلك الإمارة ، وبايعه على السمع والطاعة أئمة الدين والجهاد ، وشهد
بصحة إمامته المئات من علماء الإسلام في أنحاء بلاد الإسلام كلها.

والله الهادي إلى سواء السبيل ، وهو حسبي ونعم الوكيل.

فأتاني الاعتراض التالي:

- موفق أبا ***** ، و أسأل الله أن يشبك أجر الذب عن أعراض المجاهدين ،

و لي مع جوابك وقفات:

١ - قولك: (إذ كانت في العراق يوم إعلان الدولة الكثير من الكتائب...الخ) أنا لم أقل بأن (كل) الفصائل في العراق بايعت الدولة بل قلت (معظم) و هذا عين ما قاله الشيخ أيمن حيث قال عن الدولة : و تأسست بالشورى و حازت على بيعة أغلب المجاهدين و القبائل في العراق . اه و هذا لم يحدث واقعا في الشام فلم تباع كل القوى الإسلامية بل و لا أكثرها بل الأكثر على الرفض ، فيما أن أكثر المجاهدين في العراق قد انضوا تحت راية الدولة فيلزم الباقين متابعتهم لما للشمل و توحيدا للصف و هذا لا وجود له في الشام.

٢ - و قولك: (بل هو مبادرة لإعلان هذا الأمر وترق في المراتب) اعترض بعض الفضلاء قائلا: و هل العبرة بمن يعلن أولا؟! ثم الإعلان كان باسم(الدولة الإسلامية في العراق و الشام) و هل الشام كلها تحت سيطرة الدولة؟! ألا توجد مناطق اليد العليا فيها للأحرار و أخرى للنصرة و أخرى للصقور وووو؟! أليست كلمة [الشام] تشمل كل تلك المناطق أفيلزم كل هؤلاء بتسليم مناطقهم للدولة؟! ألا يجب قتلهم كلهم إن لم يبايعوا من باب (فاقتلوا الآخر منهما) لا يقول عاقل بأن الدولة ستفعل هذا لكننا نتكلم من ناحية الحكم الشرعي . الذي أعرفه أن الدولة حتى الآن لا تلزم بالبيعة لكن لو فعلوا ذلك هل ثم مانع شرعي ؟

ثم ماذا لو أعلن الأحرار مثلا الدولة قبل الدولة الإسلامية ماذا سيكون الحال ؟

٣- أما عن النصرة فماذا لو اعترضوا بأن لهم اجتهدا سائغا مفاده أن التمدد يقوض أركان الجهاد فيكون معصية لا طاعة فيها؟!

ثم هم بايعوا من هو فوق الكرار أعني الشيخ أيمن و هو الذي أيد موقفهم و ثبتهم على رأيهم كما أنه صاحب خبرة و يكفى أنه حكيم الأمة؟ و إن قلت بأن اجتهدهم ليس بسائغ فقد حكمت عليهم بأنهم خوارج و يدخل في هذا الدكتور أيمن بطبيعة الحال!! و أعيدك بالله من هذا الغلو.

٤ - لا يصح الاستدلال على صحة بيعة غير المتمكن بأن الجزيرة ارتدت عن بكرة أبيها إلا مكة و المدينة و جواثا زمن خلافة الصديق و أنه مع ذلك لم يقل أحد بأن أبابكر لم يعد خليفة المسلمين في تلك النواحي المرتد أهلها بحجة أنه لا سلطة له عليها (أي قبل قتال المرتدين)

كما لا يصح الاستدلال بعدم انتقاض بيعة ذي النورين مع أن الخوارج كانت لهم صولة و جولة حتى أحاطوا ببيت الخليفة فلم يكن له التمكن التام.

كما لا يصح الاستدلال بعدم انتقاض بيعة عبدالله بن الزبير في المناطق التي استلبها منه بنو أمية. و غير ذلك مما ورد في كتاب الأزدى ، لأن كل تلك البيعات كانت ثابتة بادئ الأمر في أراض تمكن فيها أبوبكر و عثمان و عبدالله بن الزبير و غيرهم ثم طرأت زعزعة ما لم توجب انفساخ بيعتهم التي كانت صحيحة من البداية .

أما حال الدولة الآن فليس كذلك فهي أعلنت التمدد في نواح ليس لها كامل التمكّن فيها أصلا بخلاف الشواهد التاريخية السابقة!! و أحسن مناطقها حالا مازال العدو يتناوشها من حين لآخر. فلو أنهم تمكنوا و سيطروا ثم طرأت بعد ذلك استفزازات و ما إلى ذلك لصح الاستدلال لكن هذا لم يحدث بعد فوجب التريث .

فأجبت فقلت:

- لا يخفك أيها الأخ المبارك وجود تداخل في النقاط السابقة ، فسأرتب ردي على مباحث تتعلق بما أشير إليه من نصوص الأخ المعترض -هدانا الله وإياه إلى سواء السبيل- ، وسأجمع الرد على النقطتين الأولى والرابعة في ختام الجواب.

أقول وأنا العبد الضعيف.. الراجي رحمة العلي اللطيف:

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ؛ أما بعد:

فقول الأخ المعترض -هدانا الله وإياه إلى سواء السبيل- " هل العبرة بمن يعلن أولاً؟!"

أقول -مستعينا بالله- : نعم إن كان أهلاً لهذا المنصب العظيم وتوفرت في الشروط التي نص عليها العلماء في كتب الفقه والسياسة الشرعية والأحكام السلطانية ؛ قال الإمام أبو محمد ابن حزم - رحمه الله- : "فإن مات الإمام ولم يعهد إلى إنسان بعينه فوثب رجل يصلح للإمامة فبايعه واحد فأكثر ثم قام آخر ينازعه ولو بطرفة عين بعده فالحق حق الأول وسواء كان الثاني أفضل منه أو مثله أو دونه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم قوا بيعة الأول فالأول من جاء ينازعه فاضربوا عنقه كائناً من كان فلو قام اثنان فصاعداً معاً في وقت واحد وبنس من معرفة أيهما بيعته نظر أفضلهما وأسوسهما فالحق له ووجب نزع الآخر " ١.هـ

وقال أيضاً -رحمه الله- : "إن مات الإمام ولم يعهد إلى أحد أن يبادر رجل مستحق للإمامة فيدعو إلى نفسه ولا منازع له ففرض أتباعه والانقياد لبيعته والتزام إمامته وطاعته كما فعل عليّ إذ قتل عثمان رضي الله عنهما وكما فعل ابن الزبير رضي الله عنهما وقد فعل خالد بن الوليد إذ قتل

^١ الفصل في الملل والأهواء والنحل ١٣١/٤

الأُمراء زيد بن حارثة وجعفر بن أبي طالب وعبد الله بن رَوَاحَةَ فَأَخَذَ خَالِدُ الرَّايَةَ عَنْ غَيْرِهِ أَمْرَهُ
وَصَوَّبَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ بَلَغَهُ فَعَلَهُ" ١.هـ^٢

قول الأخ المعترض -هدانا الله وإياه إلى سواء السبيل- "هل الشام كلها تحت سيطرة الدولة؟!"

أقول -مستعينا بالله- : ليست الشام كلها تحت سيطرة الدولة الإسلامية في العراق والشام ؛ كما
أنه ليس كل أفغانستان كانت تحت سيطرة إمارة طالبان الإسلامية ؛ كما أن الشام لم تكن تحت
سيطرة الصحابي عبدالله بن الزبير -رضي الله عنه- حين دعا لنفسه بالخلافة العامة على الأمة وكل
ديار الإسلام وأقره على فعله جماعة من الصحابة والتابعين لا يحصون كثرة..

فإن كان الأخ المعترض -هدانا الله وإياه إلى سواء السبيل- يبطل صحة عقد هؤلاء ، ويلتزم بهذه
الإلزامات فليصرح لنا بذلك للنحو منحى آخر في نقاشه.

وسياتي مزيد بسط لهذا الأمر في آخر الجواب بإذن الله.

**قول الأخ المعترض -هدانا الله وإياه إلى سواء السبيل- "أفيلزم كل هؤلاء بتسليم مناطقهم
للدولة؟!"**

أقول -مستعينا بالله- : نعم يلزمهم ذلك ، وقد أوردت كلام الإمام ابن حزم رحمه الله آنفا وفيه
حسب ظني الكفاية.

**قول الأخ المعترض -هدانا الله وإياه إلى سواء السبيل- "ألا يجب قتلهم كلهم إن لم يبايعوا من باب
(فاقتلوا الآخر منهما) "**

^٢ الفصل في الملل والأهواء والنحل ١٣١/٤

أقول - مستعينا بالله - : لا ، لا يجب قتلهم ولا قتالهم وفرق بين الأمرين ليس هذا محله.

واستدلال الأخ المعترض -هدانا الله وإياه إلى سواء السبيل- بالحديث الشريف المذكور خاطئ وخارج عن الدعوى ، فليس متوجها لمن لم يبايع الأول بل هو متوجه لرجل قام يدعو الناس لنفسه مع وجود إمام شرعي في تلك البلاد ، وبين الأمرين مفاوز وقفار وفروق ظاهرة لا تخفى ليس هذا محل بسطها.

قول الأخ المعترض -هدانا الله وإياه إلى سواء السبيل- : "ثم ماذا لو أعلن الأحرار مثلاً الدولة قبل الدولة الإسلامية ماذا سيكون الحال؟"

أقول -مستعينا بالله- لو قُدر أن أعلنت حركة الأحرار الإسلامية -حفظ الله مجاهديها ونصر بهم الملة في حاضرها وبآيديها- أن أعلنوا إمارة شرعية عامة توفرت فيها الشروط المطلوبة لوجب على أهل الشام للحاق بذاك الأمير والتسابق على مبايعته على السمع والطاعة في المعروف.

قول الأخ المعترض -هدانا الله وإياه إلى سواء السبيل- : "أما عن النصرة فماذا لو اعترضوا بأن لهم اجتهدا سائغا مفاده أن التمدد يقوض أركان الجهاد فيكون معصية لا طاعة فيها؟!"

ثم هم بايعوا من هو فوق الكرار^٣ أعني الشيخ أيمن و هو الذي أيد موقفهم و ثبتهم على رأيهم كما أنه صاحب خبرة و يكفي أنه حكيم الأمة؟ و إن قلت بأن اجتهدا هم ليس بسائغ فقد حكمت عليهم بأنهم خوارج ويدخل في هذا الدكتور أيمن بطبيعة الحال!! و أعيدك بالله من هذا الغلو."

ا.هـ.

^٣ قصد الأخ وفقه الله مولانا الأمير الكرار أبا بكر البغدادي حفظه الله.

أقول -مستعينا بالله- : افتراضك -أيها الأخ المبارك- عن الإخوة في جبهة النصرة -نصر الله بهم الدين- بأن يكون عندهم تأويل سائغ مفاده أن التمدد يقوض أركان الجهاد فيكون معصية لا طاعة فيها ؛ افتراض جدلي سأتنزل معه وأجيبك عنه بإذن الله.

لكن اعلم -أيها الأخ المبارك- أني تتبععت إصدارات الجبهة ورسائل أميرها الشيخ الفاتح أبي محمد الجولاني -حفظه الله- ومعرف جبهة النصرة الرسمي في تويتر ومعرف الأخ الشيخ أبي مارية القحطاني -حفظه الله- المسؤول الشرعي للجبهة ومقاطععه الصوتية التي نشرت على الشبكة ، وسألت عددا مؤيديها وأتباعها ومن له صلة بأمرائها إن كان عندهم تأويل شرعي لعصيانهم أميرهم ونزعهم يد الطاعة بعد أن بايعوه عليها = فلم أجد إلى ذلك سبيلا ، ولا زلت أقول أني أحسن الظن بهم أن لهم تأويلا ، لكنني أمرت بأمر الشارع الحكيم أن آخذ بالظواهر وبكل دليل صحيح صريح ، وقد تتبععت وبذلت الوسع وأبرأت الذمة فيما يظهر لي ؛ فلم يبق لي فسحة إلا أن أقول أنهم عصوا أميرهم وأستصحب إحسان الظن بهم إلى أن ييسر لي الله اتصالا أو لقاء بكبرائهم وقادتهم.

وإجابتي عن افتراضك إن قدرنا صحته فأقول -وبالله التوفيق- : لا يخفى على ذي بصيرة أوامر الشارع الحكيم بطاعة ولاية الأمور الشرعيين ، قال الله تعالى: {يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله و أطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم} ، وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه ، قال: "دعانا رسول الله صلى الله عليه وسلم فبايعنا ، وأخذ علينا السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا ، وأثرة علينا ، وأن لا ننازع الأمر أهله ، قال: إلا أن تروا كفرا بواحا عندكم من الله فيه برهان" ، وقال عليه الصلاة والسلام: "من كره من أميره شيئا فليصبر فإنه من خرج من السلطان شبرا مات ميتة جاهلية" ، وقال عليه الصلاة والسلام: "ولا ينزعن يدا من طاعة" .

وهذه الأحاديث مخرجة في الصحيحين أو أحدهما كما لا يخفى.

قال النووي رحمه الله: " وَمَعْنَى الْحَدِيثِ لَا تَنَازَعُوا وُلاةَ الْأُمُورِ فِي وَلَايَتِهِمْ وَلَا تَعْتَرِضُوا عَلَيْهِمْ إِلَّا أَنْ تَرَوْا مِنْهُمْ مُنْكَرًا مُحَقَّقًا تَعْلَمُونَهُ مِنْ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ " ١.هـ^٤

فالواجب - أيها الأخ المبارك- طاعة الإمام في شؤون الإمامة واتباع الهدي النبوي وما كان عليه أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم رضوان الله عليهم ، ولو جاز لكل مجتهد أن يخرج عن طاعة إمامه لانفرط عقد الناس ، ولصار كل من أراد التفلت من الطاعة إلى زعم الاجتهاد ، ولا يخفاك أن اختيار الإمام الشرعي في المسائل الاجتهادية رافع للخلاف سيما في الأمور العامة التي تهم الأمة بمجموعها ، وخاصة إذا علم من هذا الإمام الحرص على الدين والجهاد ولم يكن من أهل الزيف والفساد ، وكان حاله ألا يصدر عن قرار إلا بمشورة الأخيار - كما أشار إلى هذا المعنى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في السياسة الشرعية - ، وتخيل معي -رحمك الله- لو أن الإمام ذهب إلى مفاداة الأسرى ، هل يجوز لآحاد الأمراء أن يطلق أسيرا تحت يده منا عليه زاعما الاجتهاد السائغ...!!؟

ثم لأتنزل معك وأفترض صحة ما ذكرت "أن التمدد يقوض أركان الجهاد" فهنا أقول لك -أيها المبارك- : دع العيس لحاديها وأعط القوس باريها وتمعن في كلام حكيم الأمة الشيخ أبي محمد أيمن الظواهري -حفظه الله- إذ يقول: "إقامة الإمارة أو الدولة الإسلامية فريضة شرعية وضرورة واقعية ، ولا يمكن تأخيرها لعدم توافر الظروف المثلى لاختيار الحاكم وإلا لاستولى المفسدون وأعداء الإسلام على البلاد وضاع الأمن وهددت الحرمات ، ولوقعت الفتن ، التي أضاعت ثمرة الجهاد في أفغانستان لولا قيام الإمارة الإسلامية ، والذي يمكن أن تضيع ثمرته في العراق ، فجميع الظروف الداخلية والخارجية في البلدين مهياة ومتوفرة لإذكاء القتال الداخلي ، إلا إذا قامت سلطة شرعية متمكنة تحبط تلك المؤامرات" ١.هـ

^٤ شرح الإمام النووي على صحيح الإمام مسلم ٢٢٩/١٣

وكلامك -أيها الأخ المبارك- عن كوهم "بايعوا من هو فوق الكرار أعني الشيخ أيمن وهو الذي أي موقفهم وثبتهم على رأيهم"

فأقول -مستعينا بالله- : إن المراقب بتتبع لواقع تنظيم قاعدة الجهاد -حفظ الله قاداته وجنده- منذ قيامه وما حصل في العراق واليمن والصومال والجزائر ؛ يتبين له جليا أن قواعد العمل والسياسة المتبعة هي أن يقوم التنظيم الذي يريد الالتحاق بالتنظيم الأم في خراسان بإعلان البيعة لأمر تنظيم قاعدة الجهاد ، وهذا ما فعله الشيخ أبو مصعب الزرقاوي -تقبله الله- والشيخ أبو مصعب عبدالودود -حفظه الله- والشيخ مختار أبي الزبير -حفظه الله-.
وبعدها أصدر أمير التنظيم حينه الشيخ الإمام أسامة بن لادن -تقبله الله - خطابات يصرح فيها بقبول البيعة.

وحين قام الشيخ أبو محمد الجولاني -حفظه الله- بإعلان البيعة لم يصدر أي تصريح بقبول بيعته من الإمارة في خراسان المتمثلة بالشيخ أبي محمد أيمن الظواهري -حفظه الله- مع أنه أصدر عدة بيانات صوتية ومرئية ومقروءة خلال الفترة التي تلت إعلان الشيخ أبي محمد الجولاني -حفظه الله-

فلا دليل صريح على أن الشيخ أيمن -حفظه الله- قبل البيعة.. ولا حتى في تلميحاته ، بل ولم يذكر الشيخ -حفظه الله- اسم جبهة النصرة في أي من خطابه القديمة أو الحديثة مطلقا ، بل لو صرح حل أكبر إشكال في ساحة الديار الشامية.

ولا يشكل عليك أيها الأخ المبارك قول الشيخ أبي محمد الجولاني حفظه الله في خطابه لإعلان البيعة: "ونجدد البيعة" أنه كان تحت بيعته قبل إصدارها؛ بل هو محمول على أنه كان مبايعا أيام كان التنظيم موجودا في العراق إبان إمارة الأميرين الزرقاوي والمهاجر -تقبلهما الله- قبل أن ينصهر في الدولة الإسلامية وتقال البيعة الأولى بموافقة وثناء الإمام أبي عبدالله أسامة بن لادن -تقبله الله- والشيخ أبي محمد أيمن الظواهري -حفظه الله- ونصوصهم طافحة بالثناءات على الدولة في إمارة

الشيخ الأمير مولانا أبو عمر البغدادي -تقبله الله- وبعد تولى الشيخ الإمام مولانا أبو بكر البغدادي -حفظه الله-.

وبعض إخواننا -هدانا الله وإياهم سواء السبيل- يزعمون أن في خطابات الشيخ أيمن الظواهري -يمن الله كتابه- الأخيرة تلميحات عن تأييد جبهة النصرة...! وأنه -حفظه الله- نصح بالالتحاق بالجبهة ، ولا دليل على هذه الدعوى البتة...!

فاعجب أيها الأخ المبارك لهذه الدعوى وزد عجا لإلزامهم الناس بهذه التلميحات والاستنباطات. ولا يخفى على مراقب لواقع العمل الجهادي وخطورة ما تقرر به الأمة من أزمات ، أن هذه الأمور لا تحتمل إلا التصريح وليست مما يفصل فيه القول بالأسانيد المفردة ، فلا الواقع يقبلها ولا السياسة المتبعة منذ أكثر من عشر سنوات تقرها.

ثم لم يقتصر الشيخ الفصيح البليغ المفوه أيمن الظواهري -حفظه الله- على التلميحات وبإمكانه التصريح...؟!

لا يقولن قائل إنه لو صرح لخرج كثير من الشباب عن أمره وقوله ؛ فليس من شروط وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في شرعنا الحنيف تيقن قبول الطرف الآخر للنصح ، ولا يخفى على مثل هذا العالم المجاهد هذه الأبجديات.

ثم كيف وهذا الشيخ الظواهري -حفظه الله- يصرح في آخر بيان له عنوانه ب "توجيهات للعمل الجهادي" : " كل خطأ يرى المجاهدون أنهم قد وقعوا فيه فعليهم بالاستغفار منه والتبرؤ من خطأ فاعله والسعي في تعويض المتضرر."

قلت: لزم الشيخ -حفظه الله- -إن تنزلت مع الطرف المقابل- أن يعلن تبرؤه من تزكية دولة العراق الإسلامية لما وقعت فيه من العصيان والمنكر خاصة وأن رجال الدولة يستصحبون التزكية السابقة على الواقع الحالي.

وقد نشرت رسالة نسبت إلى الشيخ أبي محمد أيمن الظواهري -حفظه الله- مفادها القضاء بين الدولة والجهة ، وهذه الرسالة لا دليل "عندي" على ثبوتها من مصدر مستقل عن طرفيها.

وقد قطعت على نفسي مذ بدأت الاضطرابات في الشام ألا أقبل إلا دليل صحيحا صريحا وأن يكون ناقل الخبر ممن عاين الواقعة أو كان طرفا فيها.

وأما قول الأخ المعترض - هدانا الله وإياه إلى سواء السبيل-: "و إن قلت بأن اجتهادهم ليس بسائع فقد حكمت عليهم بأنهم خوارج و يدخل في هذا الدكتور أيمن بطبيعة الحال!! و أعيدك بالله من هذا الغلو."

فأقول -مستعينا بالله- : أعاذني الله وإياك أيها المبارك من الغلو في الدين ، ونسأله سبحانه أن يجنبنا طريق المنتطعين ، وألا نزل أقلامنا ولا أفهامنا في مزالق الخوارج المارقين.. آمين آمين..

ثم اعلم أنه لا ينبغي لمن يفترض افتراضا ويضع المقدمات أن يقرر النتائج عليها قبل أن يثبت صحة ما قدم أولا ، وفي المثل عند أهل العلم يقولون: "ثبت العرش ثم انقش" ، فليس كل من خالف أمر الإمام العام بتأويل هو من الخوارج ، بل أعيد إخواني وأحبابي في جبهة النصرة أن يكونوا من هذه الفرقة الردية الجهنمية ، بل هم من سادات السنة وأئمة صحيح الاعتقاد لا يماري في ذلك إلا مكابر ، وقد جاء في الخوارج من الأحاديث التي تحكي صفاتهم وأخلاقهم ما يغني بعضه لمن علم حال مجاهدي جبهة النصرة -نصر الله بهم الملة والدين- عن التوضيح والتبيين.

و أي سماء تظلني وأي أرض تقلني إن رميت إمام أهل الجهاد في هذا الزمان الشيخ الإمام العالم المجاهد أبا محمد أيمن الظواهري -حفظه الله- بهذه البدعة الردية ، فلا والله بل هو إمامنا وقائدنا وسيدنا ، نصدر عن رأيه ، ونهتدي بمشورته وأمره.

و أرجع الآن لما سبق من اعتراضات أوردها الأخ المعترض -هدانا الله وإياه إلى سواء السبيل- في النقطتين الأولى والرابعة:

وخلصتها أمان:

الأول: عدم متابعة الأغلب من الفصائل الإسلامية المجاهدة في الشام للدولة الإسلامية في إعلانها.

الثاني: عدم وجود التمكن في الشام.

فأقول -مستعينا بالله- إن ما ذكره الأخ المعارض -هدانا الله وإياه إلى سواء السبيل- إلى أن الأغلب من الفصائل في الشام عارضت الإعلان المبارك يدفعني إلى طرح سؤال على الأخ الكريم ومنا رأى رأيه، هل العبرة بأعداد الفصائل أم بالكم الذي تحويه هذه الفصائل..؟

وما دفعني إلى سؤالي هذا هو أنني تتبعته الأمر في داخل الشام بسؤال عدد من الثقات الأثبات العدول والتأكيد عليهم بالآيمان المغلظة ردعا لدافع الهوى والتجني ، أنني سألتهم أي الطائفتين أكثر عددا في الشام ، طائفة الدولة الإسلامية أم مجموع بقية الطوائف الإسلامية المقاتلة..؟

فكان جوابهم أن مجموع أعداد طائفة الدولة الإسلامية أكثر من مجموع بقية الطوائف الإسلامية المقاتلة ، و هذا الكلام مني لا ألزم أحدا بقبوله ولا اعتباره إنما ذكرته ليستأنس به القارئ ، فليس العبد الفقير حجة على أحد ، إنما الحجة على كل إنسان ما ثبت عنده بدليل صحيح صريح.

ولا يخفك أيها الأخ المبارك أننا لا نعتبر في مقارنتنا من خرج يريد دولة ديمقراطية ، أو يعيدها سنة جاهلية ، يقاتل عن وطنية أو مبادئ أرضية ، بل اعتبارنا بكل من أظهر أنه يقاتل لتكون كلمة الله هي العليا.

و أثني الكلام فأقول ومن الله العون والتوفيق:

إن الأخ المعارض -هدانا الله وإياه إلى سواء السبيل- يقر معي أن إمارة أفغانستان الإسلامية إمارة شرعية صحيحة من يوم انعقادها إلى يوم الناس هذا ، شهد على ذلك أكابر الأمة وأئمة الدين مما لا يجعل لمخالفهم وزنا يذكر ولا ينبغي أن يشتغل بالرد عليه.

ولعل الأخ المبارك لم يعلم أن الملا محمد عمر مجاهد -حفظه الله- أُعلن أميراً للمؤمنين على كل أفغانستان بشهادة مئات العلماء ولم يكن حينها مسيطراً على كل أفغانستان ولا على نصفها بل لم يكن تحت سيطرته حينها إلا أربع ولايات من أصل أربع وثلاثين ولاية تشكل دولة أفغانستان ، وهذه الولايات الأربع هي: قندهار وهيرات وكابول وغزني ، وهذه بمجموعها لا تشكل ولا حتى ربع مساحة إمارة أفغانستان الإسلامية -أعاد الله عزها ومجدها- ، و أضيف إلى أن جل وغالب وأكثر أمراء الحرب و الأحزاب الإسلامية و قادة الجهاد السابقين عارضوا هذا الإعلان ، وقفوا في وجهه وأنكروه بل وحاربوه واتهموه بالعمالة لأمریکا وبريطانيا.

فهل قدح هذا في إعلان مولانا الملا عمر مجاهد -حفظه الله- ؟!..

وهل طعن هذا في إمامته وشرعية دولته ؟!..^٥

فقدان بين ما ذكرت آنفاً وبين حال الدولة الإسلامية في العراق والشام -أعزها الله- وكيف أنها يوم إعلانها كانت تسيطر على مناطق شاسعة من العراق والشام لو أجريت حسبة تناسب لوجدتها تفوق ما كان يسيطر عليه الطالبان يوم الإعلان..

و أضيف إلى أن الصحابي الجليل أمير المؤمنين المفترى عليه عبدالله بن الزبير -رضي الله عنه وأرضاه- حين دعا الناس إلى مبايعته و أعلنه الصحابة العدول الأثبات -رضي الله عنهم أجمعين- أميراً على المؤمنين وخليفة لديار المسلمين بما فيها الشام، فكذلك كانت حاله ، لم تكن الشام تحت ولايته ولا زالت تحت ولاية الظلمة من حكام بني أمية واستمرت الحال على ما كان إلى أن قتله الحجاج بن يوسف لعنه الله حين اعتصم ببيت الله الحرام.

فكيف يصوّب الأخ المعترض -هدانا الله وإياه إلى سواء السبيل- خلافة ابن الزبير -رضي الله عنه- وهو لم تكن له ولاية سابقة على الأمة ولا على الشام ، وكيف جاز لابن الزبير -رضي الله

^٥ راجع فضلاً مقالاً نشر في منبر التوحيد والجهاد بعنوان: حركة طالبان من نشأتها إلى سقوطها، وكذا موسوعة الويكيبيديا العالمية للتأكد من مساحات المناطق المذكورة.

عنه- القتال ليأخذ الشام من يد ظلمة بني أمية حين عصوا وأبوا بيعته إن لم تكن الشام تحت ولايته الشرعية ؟..!

وكيف جاز لأسود الطالبان وأميرهم مولانا الملا محمد عمر مجاهد -حفظه الله- الاستمرار في قتال أمراء الحرب وقادة الأحزاب الإسلامية وقطاع الطرق والعصابات في أفغانستان وفتحها قرية بعد قرية وولاية بعد ولاية ، سال في تلك الحروب كثير من دماء المسلمين ، لولا انعقاد الإمامة الشرعية لهم ولأميرهم ؟..!

فإن كان الأخ المعترض -هدانا الله وإياه إلى سواء السبيل- معترضاً على صحة إمامة هؤلاء العظماء فليبد لنا مكنون نفسه ، وليعرض علينا حجته ، وبيننا وبينه الدليل ليحسم الخلاف.

وأختم كلامي على هذه الاعتراضات بداهية ذهياء ومصيبة صلعاء ، وهي أن بعض الشباب هدانا الله وإياهم لما ألزمتهم بصحة الدولة الأصل -دولة العراق الإسلامية- اعترضوا وقالوا نحن لا نعترف بشرعية تلك الدولة وصحته .

فاستشكلت عليهم كيف تجيّبون عن ثناء وتأصيل أئمة الجهاد لشرعيتها ودعوة الناس لبيعتهها ؟.. فأجابني أحدهم بما قف له شعري ، وودت لو انشقت الأرض وبلعتني.. قال لي: إن المشايخ جهلوا الواقع في العراق وتكلموا بناء على الإعلام الجهادي فقط.

فيا موت زر فالحياة ذميمة// ويا نفس جدي إن دهرك هازل

لئن كان قادة الإسلام وأئمة الجهاد أسامة وأيمن وعطية الله وأبو يحيى وأبو محمد المقدسي وووو يجهلون الواقع.. فيا مرحبا بالجهل خير صاحب وقرين.. ولو علم هذا القائل حقيقة كلامه وما يتبعه من إلزامات وكان في رأسه مسكة عقل لما تفوه بما قال..

فهل صار مشايخنا قضاة زور يفتون ويقضون بما يجهلون ، ويغررون الشباب وأهل العراق ببيعة دولة وهمية لا وجود لها شرعا.. أي عقل يقبل هذا وأي دين يرضاه..

ولكنها العداوة تعمي وتصم ، وتجزم المرء إلى أن يقول بكلام لو عقله ما فكر به بله أن يتفوه..

والمصيبة أن يستدل علي صاحب هذا الكلام بتلك الورقة "المنسوبة" للشيخ أيمن الظواهري - حفظه الله- التي يقضي فيها بين جبهة النصرة ودولة العراق الإسلامية.. فهل تفتن صاحب هذه الدعوى إلى أن هذا القاضي جهل الواقع.. سبحانك هذا بهتان عظيم..

وفي ختام ورقاتي هذه أقول لكل أخ من أحبابي أبناء دعوة التوحيد والجهاد ، لمن خالفني وخالفتك ، فلا تنس أن دعوة التوحيد التي اتفقنا عليها أعظم من كل خلاف ، وأن المرء لا يزال متعلما ما كان حيا ، وأن الأدب قبل العلم والمناظرة ، وأن المسلم يحرص على أن يطلب من الله الكريم الهادي أن يهديه وإخوانه لأقوم سبيل وأهدى طريق.. والله المستعان وعليه التكلان ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

كتبه أفقر العبيد

الراجي من الله التوفيق والتسديد

سحر ٢٧/ ذي القعدة/ ١٤٣٤ هـ